



# مجلس الأمة الفصل التشريعي السابع دور الإنعقاد العادي الأول

١٩٩٦ - ١٩٩٢

الأمانة العامة - قطاع المعلومات  
إدارة البحوث والدراسات

تم توفير المعلومات والبيانات عن طريق إدارة مكتب الأمين العام.

إدارة اللجان - إدارة الجلسات - مكتب الشعبة البرلمانية - إدارة الشؤون المالية

الطبعة الثانية

٢٠٠٢



حضرة صاحب السمو  
**الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح**  
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح  
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء





# مقدمة

أثمرت الديمقراطية الفريدة والمتميزة لدولة الكويت بين الدول العربية، عن مجلس الأمة الذي جرت إنتخابات فصله التشريعي الأول في ٢٣/١/١٩٦٣م، وتعاقت الفصول من بعده فكانت إنتخابات الفصل التشريعي الثاني في ٢٥/١/١٩٦٧م، والفصل التشريعي الثالث في ٢٣/١/١٩٧١م، والفصل التشريعي في ٢٧/١/١٩٧٥م، والفصل التشريعي الخامس في ٢٣/٢/١٩٨١م، والفصل التشريعي السادس في ٢٠/٢/١٩٨٥م، والفصل التشريعي السابع في ٥/١٠/١٩٩٢م.

وقد توقفت مسيرة الديمقراطية خلال تلك الفصول مرتين الأولى بتاريخ ٢٩/٨/١٩٧٦م حين صدر أمر أميري بحل مجلس الأمة، والأخيرة بتاريخ ٣/٧/١٩٨٦م حين صدر أمر أميري مماثل للأمر الأول يقضي في مادته الأولى بحل مجلس الأمة وفي مادته الثانية بأن يتولى الأمير ومجلس الوزراء الإختصاصات المخولة لمجلس الأمة وفي مادته الثالثة بأن تصدر القوانين بمراسيم أميرية.

وحدث الغزو العراقي الغادر لدولة الكويت، الذي خلفت أحداثه شعوراً لدى الجميع بأهمية وضرورة إستمرار الوحدة الوطنية وقد تجسد هذا الشعور باجمل معانيه في المؤتمر الشعبي الذي عقد في جده في شهر أكتوبر عام ١٩٩٠م أثناء الغزو العراقي الغادر، حيث تكاتف الشعب كله يداً واحدة وقلباً واحداً خلف أمير البلاد مساندة للشرعية في دحر العدوان، وفي ٢/٦/١٩٩١م أصدر أمير البلاد مرسوم بإجراء إنتخابات عامة لإختيار مجلس أمة جديد في أكتوبر ١٩٩٢م، وبدأ المجلس دور إنعقاده العادي الأول في ٢٠/١٠/١٩٩٢م، وكانت أول حياة نيابية بعد تحرير البلاد من الغزو العراقي الغادر، وقد ظهرت الرغبة في بداية صفحة جديدة لدى الجميع في أعقاب إنتخابات أكتوبر ١٩٩٢م في قبول توجه النواب المنتخبين بأن تكون أغلبية التشكيل الوزاري من مجلس الأمة، وكانت الحكومات السابقة لاتضم سوى وزيراً واحداً منتخباً، وقد أسفر التشكيل الوزاري عن ستة وزراء منتخبين من بين ستة عشر وزيراً تشكل



منهم الحكومة، وهم الدكتور / احمد عبد الله الربيعي وزير التربية والسيد / جاسم سعود العون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والسيد / جمعان فالح العازمي وزير الأوقاف والدكتور / عبد الله راشد الهاجري وزير التجارة والصناعة والسيد / علي احمد البغلي وزير النفط والسيد مشاري جاسم العنجري وزير العدل.

وقد واجه هذا المجلس في دور إنعقاده الأول، مشكلة المراسيم بقوانين التي صدرت خلال فترة تعطيل الحياة النيابية ١٩٨٦ - ١٩٩٢م وعددها (٥١٩) مرسوماً، قامت الحكومة بعرضها على المجلس في جلسته الأولى وفق كتابها المؤرخ ١٩/١٠/١٩٩٢م الموجهة إلى رئيس مجلس الأمة الذي جاء فيه «نحيل إليكم مجموعة المراسيم بقوانين التي صدرت خلال فترة حل مجلس الأمة للتفضل بالإطلاع»، وقام المجلس بدوره بإحالتها إلى لجان المجلس المختصة التي قامت بدراستها وإعداد تقارير عنها، وقد أقر المجلس في دور الإنعقاد الأول من هذه المراسيم (٤٧٥) مرسوماً ورفض (١٨) مرسوماً.

وقد تصدى المجلس في دور انعقاده الأول للقضايا الشائكة التي شغلت الرأي العام بأسره وإستحوذت على إهتمامه وعلى رأسها قضية الأسرى والمرتهنين في السجون العراقية، وشكل لجنة مؤقتة لرعاية شؤون المرتهنين والمفقودين وأسر الشهداء، كان لعملها أثر بالغ في متابعة تلك القضية وطرحها في المحافل الدولية وتحسين الوضع المعيشي لذوي الأسرى والمفقودين والتقليل من معاناتهم، كما شكل المجلس بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٢م لجنة لتقضي حقائق الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت بهدف دراسة ظروفه وأسبابه وإستخلاص العبر منه، وقد باشرت اللجنة عملها وعقدت (٣٧) إجتماعاً مع مسئولين بالحكومة مدنيين وعسكريين وقدمت تقريرها الأول للمجلس بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩٣م.

وقد تصدى المجلس لقضية ترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق، والتي تم بعون الله وتوفيقه إنجازها بموجب قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم (٨٣٣) الصادر في ٢٧ مايو ١٩٩٣م بالترسيم النهائي لتلك الحدود، مما يشكل أهمية تاريخية كبرى لوطننا العزيز.

ومن القضايا التي شغلت الرأي العام وتصدي لها المجلس أيضاً الإستثمارات الكويتية التي كان الهدف منها توظيف فائض الإيرادات النفطية لتصبح مصدراً من مصادر الدخل في المستقبل، وما لحق بتلك الاستثمارات من عبث، ففي الوقت الذي كان فيه أبناء الوطن يداوون





جراحهم ويستعيدون عافيتهم المجهدة، كان هناك من يعبث بمصالح الكويت وإستثماراتها، فكان أشبه بمن يقطع شريان وطنه الذي ينزف من إعتداء الغادرين، ولما كان مجلس الأمة هو ضميرها الواعي الذي يصدع للحقيقة ويتصدى للتجاوزات فقد طلب عدد من أعضاء المجلس بتاريخ ١١/١/١٩٩٢م مناقشة الإستثمارات الكويتية في الخارج لما يعتريها من خلل يمس حرمة المال العام، كما وجه عدد من الأعضاء أسئلة في هذا الخصوص، وقد كلف المجلس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية بدراسة أوضاع تلك الإستثمارات، وقامت اللجنة بدراسة الإستثمارات الكويتية وقدمت تقريراً بالتجاوزات المالية والقانونية التي حدثت في إدارة تلك الإستثمارات وتوصيات حول تصحيح مسار تلك الإستثمارات الخارجية.

ومن أهم إنجازات المجلس التشريعية في دور الإنعقاد الأول، إنجاز القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣م بشأن حماية الأموال العامة والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣م في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٣م بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢م بشأن الاعفاء من قروض بنك التسليف والإيدار وأقساط البيوت الحكومية والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية، وبذلك أسهم المجلس في حماية المال العام ودفع عجلة الاقتصاد الوطني وحل المشكلة السكنية.

ونعرض فيما يلي الدور التشريعي والدور الرقابي والدور السياسي لمجلس الأمة في دور الإنعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع، حيث عقد المجلس (٥٣) جلسة إستغرقت (٣٣٣) ساعة، وعقدت لجان المجلس (٥٠٩) إجتماعات درست خلالها (١٠٧٤) موضوعاً، وأعدت خلالها (٥٥٥) تقريراً. ونوضح ذلك بالبيانات والاحصاءات والمقارنات المدروسة، ثم نعرض بالتفصيل إنجازات المجلس.

